الأمم المتحدة

S/2013/613

مجلس الأمن

Distr.: General
17 October 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم ورقة مفاهيمية بشأن المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول تنفيذ التدابير الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507)، بشأن أساليب عمل المجلس، المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**

السفير

الممثل الدائم

221013 221013 13-51599 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية بشأن المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول أساليب عمل المجلس

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

لا تزال أساليب عمل مجلس الأمن تثير اهتماما كبيرا بين عامة الدول الأعضاء. وقد دلل على ذلك تزايد عدد المشتركين من الدول الأعضاء في المناقشات المفتوحة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) والتي ينظمها مجلس الأمن خلال السنوات الأخيرة على أساس سنوي، وكذلك ما تقدمه هذه الدول من مساهمات ملموسة في هذه المناقشات. ومنذ عهد قريب، ومن خلال مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/515)، شدد أعضاء المجلس مرة أخرى على الأهمية التي يعلقونها على هذه المسألة، وأعربوا عن التزامهم بمواصلة إتاحة الفرص لسماع آراء عموم الأعضاء، بما في ذلك أثناء المناقشات المفتوحة حول تنفيذ مذكرة عام ٢٠١٠، وبالترحيب باستمرار مشاركة عموم الأعضاء في هذه المناقشات.

معلومات أساسية

شهدت أساليب عمل مجلس الأمن، في السنوات الأخيرة، تطورات إيجابية ملموسة، تعزى إلى ما حظيت به هذه المسألة من اهتمام وزخم متزايدين من خلال مساهمات ومقترحات الكثير من الوفود داخل المجلس وخارجه.

وكان مؤتمر القمة العالمي نقطة فارقة في هذا الصدد. فقد أقر رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بضرورة أن يكيف مجلس الأمن أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٥٤). وتلى ذلك بذل جهود متجددة في مجلس الأمن

لاستعراض أساليب عمله، وبخاصة في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى[1].

وفي الآونة الأخيرة، سلطت مذكرة لرئيس مجلس الأمن الضوء على جانب كبير من عمل الفريق العامل (S/2010/507)[2]، واستكملت حديثا بأربع مذكرات لرئيس المجلس، صدرت ثلاث منها في عام ٢٠١٢ (S/2012/402 و S/2012/922 و S/2012/937)، وواحدة في عام ٢٠١٣ (S/2013/515).

وتتيح المناقشات المفتوحة التي ينظمها المجلس سنويا فرصا ممتازة لدعم وتشجيع بذل المزيد من الجهود من جانب المجلس لتحسين أساليب عمله، ولإشراك دول أخرى من غير الأعضاء في المجلس مع أعضاء المجلس في بذل هذه الجهود من خلال المساهمة في المناقشة واقتراح أفكار جديدة لتحسين الشفافية والكفاءة وجعل المجلس أوثق علاقة مع العضوية الأوسع نطاقا.

---

(١) انظر تاريخا موجزا لذلك في: Security Council Report, “Security Council transparency, legitimacy and effectiveness: efforts to reform Council working methods, 1993-2007”, Special Research Report 2007, No. 3 (18 October 2007). ”بدأت عملية إصلاح أساليب العمل فعلا في عام ١٩٩٣... وأطلقت عدة مبادرات تعكس قلق بعض أعضاء المجلس إزاء ضرورة جعل الهيئة أكثر شفافية وقابلية للمساءلة، علاوة على كونها أكثر كفاءة وقدرة على معالجة مختلف الأزمات على التو“. وفي عام ١٩٩٤، نظم مجلس الأمن لأول مرة مناقشة مفتوحة حول أساليب عمله. انظر أيضا، في مجال تحقيق التوازن في الممارسة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن، الورقة المفاهيمية التي أعدتها بلجيكا للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ (S/2008/528، المرفق)، والورقة المفاهيمية التي أعدتها اليابان للمناقشة المفتوحة في عام ٢٠١٠ (S/2010/165، المرفق)، والورقة المفاهيمية التي أعدتها البرتغال للمناقشة المفتوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2012/853). وللاطلاع على استعراض واف لآخر التطورات في المجلس بشأن أساليب عمله، انظر Security Council Report – Special research report 2010 (30 March 2010).

(٢) يغطي مرفق المذكرة ١٣ مجالا من المجالات المتعلقة بعمل المجلس، وهي تستكمل المذكرة السابقة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)، وتطورها، وتوسع نطاقها. واشتملت مذكرة عام ٢٠١٠، في جملة أمور، على فرع جديد عن ”بعثات مجلس الأمن“. وقدمت إيضاحات أخرى بشأن قائمة المسائل المعروضة على المجلس، وجرى التأكيد على الاتصالات المنتظمة مع لجنة بناء السلام، كما تضمنت مبادئ توجيهية بشأن التقرير السنوي.

وخلال السنوات الماضية، قدم عدد كبير من المقترحات وجرت مناقشتها في غضون المناقشات المفتوحة السابقة[٣].

وستكون المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل المجلس والتي دعت إليها أذربيجان وتحت رئاستها هي سادس مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن[٤]. وستفيد المناقشة من الزخم الذي ولدته المناقشات السنوية المفتوحة حول أساليب عمل المجلس، لا سيما المناقشات التي جرت بعد اعتماد مذكرة الرئيس لعام ٢٠١٠ (S/2010/507).

وكانت المناقشة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تحت رئاسة البرتغال، مفيدة للغاية في مساعدة الفريق العامل على تحديد ما سيتخذه من إجراءات في المستقبل في إطار خطة عمله[٥].

وبعض المقترحات التي سلط عليها الضوء في هذه المناقشة بحثت فيما بعد، في عام ٢٠١٢، في إطار الفريق العامل غير الرسمي، تحت رئاسة البرتغال، ووافق المجلس أخيرا، في

---

(٣) يرد الكثير من هذه المقترحات في مجموعة المقترحات المقدمة مما يسمى بمجموعة الدول الخمس الصغيرة (S5) في مشروع قرار. وفي الآونة الأخيرة، في أيار/مايو ٢٠١٣، التقت مجموعة من الدول الأعضاء (الأردن، وإستونيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبيرو، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغابون، وفنلندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا) في الأمم المتحدة لغرض الإعلان عن إطلاق مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، بغرض تحسين أساليب عمل المجلس عن طريق تدعيم وتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء بالمجلس في أعمال المجلس، ومن ثم زيادة إمكانية مساءلة المجلس أمام الدول الأعضاء وزيادة شفافية أعماله (انظر العرض المتعلق بمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، المعنون ”من أجل أساليب عمل أفضل لمجلس الأمن في عالم اليوم“، أيار/مايو ٢٠١٣).

(٤) جرت أول مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل في عام ١٩٩٤. وعقب اعتماد مذكرة الرئيس المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)، وبعد عقد الجلسة بصيغة آريا في عام ٢٠٠٧ (مبادرة سلوفاكيا)، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (برئاسة بلجيكا) ركزت على تنفيذ مذكرة عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٠، خلال رئاسة اليابان للمجلس، نظمت اليابان المناقشة المفتوحة الثالثة، في ٢٢ نيسان/أبريل. وجرت المناقشة المفتوحة الرابعة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، برئاسة البرتغال. ودعت الهند إلى عقد المناقشة المفتوحة الخامسة، أثناء رئاستها لمجلس الأمن، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٥) ”Security Council Report, “In Hindsight: the working methods open debate, Monthly Forecast“ ، التقرير الشهري عن الأعمال المتوقعة للمجلس (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢).

حزيران/يونيه، على أول مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين تخطيط برنامج عمله، وإدارة موارد المؤتمرات، وزيادة طابعه التفاعلي[٦].

وظلت مقترحات أخرى قيد نظر الفريق العامل غير الرسمي خلال عام ٢٠١٢. وتركز هذه المقترحات على تدابير لتحسين كفاءة المناقشات المفتوحة وطابعها التفاعلي، وتحسين التقارير السنوية لمجلس الأمن المقدمة إلى الجمعية العامة، والتقييمات الشهرية التي يقدمها رؤساء المجلس، ولتحسين شفافية المجلس من خلال عقد اجتماعات ختامية أو جلسات إحاطة إعلامية غير رسمية لرؤساء المجلس في نهاية فترة رئاستهم. ووافق المجلس على هذه المجموعة الثانية من التدابير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر S/2012/922).

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أيضا، استعرض الفريق العامل غير الرسمي كامل عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية ووافق على دعم عملية غير رسمية بمشاركة جميع أعضاء المجلس بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة للجميع لتيسير تبادل المعلومات المتصلة بأعمال الهيئات الفرعية. وتحقيقا لهذه الغاية، وافق أعضاء المجلس على أنه ينبغي لهم أيضا التشاور مع الأعضاء المنتخبين الجدد فور انتخابهم بشأن تعيين أعضاء الهيئات الفرعية للسنة التالية (انظر S/2012/937).

(٦) من خلال مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/402)، يهدف المجلس إلى تحسين التخطيط لأعماله ولإدارة موارد المؤتمرات بما يتيح وقتا أطول لعمل الهيئات الفرعية. وتؤكد المذكرة ضرورة أن يشجع المجلس على تعزيز اتخاذ تدابير إضافية مناسبة لإضفاء مزيد من الطابع التفاعلي وتحقيق الاستخدام الأكفأ للوقت في الإحاطات التي تقدم خلال المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس، وذلك بالإكثار من الاستعانة بتقنيات التداول من بعد عبر وصلات الفيديو لتوفير التكاليف، مع تحسين الاحتياجات الإعلامية، بما في ذلك القيام كلما أمكن بالتعميم المسبق لنصوص الإحاطات لإتاحة المجال لإجراء مناقشات أكثر تركيزا خلال الوقت المخصص للمشاورات غير الرسمية. وجرى النظر أيضا في تدابير عملية من أجل التوزيع المتوازن لأعمال المجلس على مدار السنة، من خلال التشجيع على القيام، حسب الاقتضاء، بتعديل فترات تجديد الولايات وتحقيق الاتساق في متطلبات تقديم التقارير. وقدم رئيس الفريق العامل توصياته إلى المجلس في هذا الصدد والتي من شأنها أن تساعد أعضاء المجلس لدى البت في تجديد الولايات أو تحديد المواعيد النهائية لتقديم التقارير، بما يحقق التخطيط الأفضل لأعمال المجلس في المستقبل. كما بذلت الأمانة العامة جهودا لتحسين الموقع الشبكي للمجلس على الانترنت ولتحسين إتاحة المعلومات، بما في ذلك عن الولايات ودورات الإبلاغ والاستعراضات التحليلية والإحصائية لأنشطة المجلس خلال السنوات السابقة.

وزودت المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ مذكرة الرئيس لعام ٢٠١٠ (S/2010/507)، التي دعت إليها الهند وتحت رئاستها، الفريق العامل مرة أخرى بالمدخلات اللازمة له لمواصلة عمله في المستقبل[٧].

وفي عام ٢٠١٣، واصل الفريق العامل، برئاسة الأرجنتين، النظر في اقتراحات محددة لتحسين الجوانب المتعلقة بأساليب عمل المجلس وعمليات اتخاذ القرار في المجلس، بما في ذلك تحسين الشفافية والكفاءة والتفاعل داخل المجلس ومع عموم العضوية، ولتحسين الصلة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ونتيجة للأعمال التي اضطلع بها الفريق العامل، اعتمد مجلس الأمن في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ مذكرة لرئيس المجلس، وافق فيها أعضاء المجلس على مجموعة من ١٠ التزامات بشأن تدابير شتى تتعلق بجوانب هامة من أساليب عمل المجلس (انظر S/2013/515).

وبموجب هذه المذكرة، وافق أعضاء المجلس على الاستخدام الأكثر فعالية للجلسات العلنية، والحوارات التفاعلية غير الرسمية، والجلسات التي تعقد حسب صيغة آريا، وتعزيز الشفافية في أعمال المجلس من خلال التشاور غير الرسمي وبصورة مبكرة. ووافقوا أيضا على تحسين صلة مجلس الأمن برئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المحددة للجنة. وفيما يتعلق بالهيئات الفرعية، أعرب أعضاء المجلس عن التزامهم بتعزيز شفافية أنشطتها، بما في ذلك بتزويد غير أعضاء المجلس بإحاطات تفاعلية موضوعية، والنظر في أي فرص أخرى متاحة لغير الأعضاء لتقديم مدخلات في أعمال الهيئات الفرعية.

والتزم الأعضاء، بالاستناد إلى التدابير الحالية التي سبق للمجلس الموافقة عليها، بتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة، وبالاستمرار في التوسع في المشاورات والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وكرروا التأكيد على التزامهم بالنظر في منهجية جلسات الاختتام وجلسات الإحاطة غير الرسمية، وفقا لمذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/22).

وتمشيا مع هذه الالتزامات، اتفق أعضاء المجلس على الاستمرار في إتاحة الفرص لسماع آراء عموم الأعضاء بشأن أساليب عمل المجلس، بما في ذلك عن طريق المناقشات المفتوحة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس المجلس لعام ٢٠١٠ (S/2010/507)، من قبيل المناقشة التي اقترحت أذربيجان إجراءها تحت رئاستها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

---

(٧) انظر Security Council Report, “In hindsight: Security Council working methods”, Monthly Forecast، (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

المناقشة المفتوحة

بالنسبة إلى المناقشة المفتوحة المقبلة، يقترح أن تؤخذ بعين الاعتبار التجربة المستخلصة من المناقشات السابقة. ولذلك، يقترح أن تركز المناقشة على مسائل الشفافية، والتفاعل مع غير أعضاء المجلس، ومع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى كفاءة المجلس بوجه عام، بهدف تحديد السبل لتحسين هذه الجوانب.

وستتيح المناقشة المفتوحة فرصة طيبة للمجلس لأن يقوم، بمشاركة الوفود المهتمة بالأمر من العضوية الأوسع نطاقا، بالنظر في تنفيذ مذكرة الرئيس لعام ٢٠١٠ (S/2010/507) والمذكرات اللاحقة التي اعتمدها المؤتمر، وتحديد الاتجاهات الإيجابية والممارسات الجديدة لزيادة الكفاءة والشفافية. وستتيح الفرصة أيضا للتعرف على أي أوجه قصور وعلى المجالات المحددة التي تستدعي المزيد من التحسينات. وسيرحب بوجه خاص بالاقتراحات المحددة التي تتناول تدابير عملية ترمي إلى زيادة تحسين أساليب عمل المجلس.

ووفقا لمذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، (S/2012/922، الفقرة ٧)، يُشجّع جميع المشاركين الذين يتكلمون في مناقشة مفتوحة، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن، على أن تكون مداخلاتهم مقتضبة ومركّزة، ولا ينبغي، حيثما كان ذلك ممكنا، أن تتجاوز خمس دقائق. وإذا لزم الأمر، يمكن تعميم نص بيان أكثر تفصيلا على أعضاء المجلس والمشاركين.

ويمكن أن تنظم المناقشة حول مواضيع مختلفة، بما في ذلك المواضيع المحددة في مناقشات سابقة، على النحو التالي:

- تعزيز الاتجاه إلى الانعقاد في جلسات علنية بدرجة أكبر، بما في ذلك إجراء مناقشات أو إحاطات عامة، دون المساس باستخدام المشاورات الرسمية، عند الاقتضاء، وغيرها من أشكال الجلسات، مثل الجلسات التي تعقد حسب صيغة آريا، والحوارات التفاعلية غير الرسمية، وجلسات الإحاطة الإعلامية لاستكشاف الآفاق[٨].

(٨) Security Council Report, “In hindsight: horizon-scanning briefings”, Monthly Forecast (أيار/مايو ٢٠١٣).

- ضمان شفافية وشمول عملية التفاوض داخل المجلس، بما في ذلك في العملية المفضية إلى تعيين رؤساء الهيئات الفرعية (انظر S/2012/937)، وعن طريق تعزيز دور حملة الأقلام[٩].

- تعزيز تفاعل المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة بضمان جملة أمور منها زيادة التبادل الموضوعي للآراء، بسبل تشمل الاستعانة بالمذكرات المفاهيمية أو الأسئلة الإرشادية لتعزيز إجراء مناقشات أجدى وأكثر تركيزا في الجلسات مع البلدان المساهمة بقوات.

- تعزيز التفاعل والحوار بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك والتعاون المتبادل.

- تعزيز دور لجنة الأركان العسكرية.

- تعزيز التفاعل بين المجلس ورئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المحددة باللجنة من خلال ضمان مشاركتهم في الجلسات التي يعقدها المجلس، بما في ذلك الجلسات غير الرسمية، بشأن الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

- ضمان أن تكون التقارير السنوية المقدمة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أكثر غنى بالمعلومات، من خلال التشجيع على المشاورات التفاعلية مع العضوية الأوسع نطاقا قبل اعتماد التقارير وتقديمها إلى الجمعية العامة، ومن خلال تقديم معلومات أكثر اتساما بالموضوعية والتحليل عن الحالات قيد نظر المجلس، وعن أعمال هيئاته الفرعية، وعن أساليب عمل المجلس.

- تعزيز شفافية عمل المجلس وطابعه التفاعلي مع العضوية الأوسع نطاقا، بما في ذلك من خلال الجلسات الاختتامية، ودعم دور رئيس المجلس في تعزيز الشفافية عن طريق تشجيع التفاعل مع عموم الأعضاء بطرق شتى، بما في ذلك عقد جلسات الإحاطة الإعلامية الشهرية عن أعمال المجلس في نهاية كل فترة رئاسة، وفي إعداد تقييمات شهرية أكثر موضوعية وأكثر غنى بالمعلومات عن أعمال المجلس[١٠].

---

(٩) المرجع نفسه، “In hindsight: pen holders”, Monthly Forecast (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

(١٠) بشأن مسألة التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، انظر مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507). وبشأن مسائل المناقشات المفتوحة، والتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، والتقييمات الشهرية، والجلسات الاختتامية، وجلسات الإحاطة الإعلامية عن الأعمال الشهرية للمجلس، انظر مذكرة الرئيس المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/922).

- ضمان التفاعل المنتظم بين رؤساء المجلس ورؤساء هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

- تحديد سبل زيادة الشفافية والتفاعل والكفاءة أيضا في عمل الأجهزة الفرعية، ولا سيما لجان الجزاءات، تعزيزا للتدابير التي وافق عليها المجلس (انظر S/2013/515، الفقرتان ٢ (د) و (هـ))، وتوصيات الفريق العامل غير الرسمي السابق بشأن المسائل العامة المتصلة بالجزاءات[١١].

---

(١١) أعد الفريق العامل، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٠ (S/2000/319) وترأسته بنغلاديش في البداية، استعراضا شاملا للمسائل المتعلقة بالجزاءات. وفي أواخر عام ٢٠٠٦، قدم الفريق العامل، برئاسة اليونان، تقريرا شاملا بشأن الموضوع (S/2006/997)، مع التركيز على الجوانب التالية: تصميم الجزاءات؛ والتنفيذ؛ والتقييم والمتابعة؛ والرصد والإنفاذ؛ وأساليب عمل اللجان؛ والمعايير المنهجية أو تقارير آليات رصد الجزاءات؛ والمعايير وأفضل الممارسات لوضع شكل قياسي للتقارير آليات رصد الجزاءات. وبموجب قرار المجلس ١٧٣٢ (٢٠٠٦)، أحاط المجلس ”علما مع الاهتمام بأفضل الممارسات والأساليب الواردة في تقرير الفريق العامل“ وطلب إلى هيئاته الفرعية أن ”تحيط علما هي الأخرى“ بها، بعد أن اعتبر أن ولاية الفريق العامل قد أُنجزت بذلك.